Document:	EB 2020/130/R.24
Agenda	8(f)(ii)(b)
Date:	11 August 2020
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى نيبال

من أجل برنامج سلاسل القيمة من أجل التحول الشامل للزراعة

رقم المشروع: 2000002697

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Nigel Brett
المدير الإقليمي
شعبة آسيا والمحيط الهادي
رقم الهاتف: 2516 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: n.brett@ifad.org

طارق قطب
المدير القطري
رقم الهاتف: 8375932050 91+
البريد الإلكتروني: t.kotb@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي - الدورة الثلاثون بعد المائة
روما، 8-11 سبتمبر/أيلول 2020

للموافقة

المحتويات

خريطة منطقة البرنامج ii

موجز التمويل iii

أولا- السياق 1

ألف- السياق الوطني ومسوغات انخراط الصندوق 1
باء- الدروس المستفادة 2

ثانيا- وصف البرنامج 2

ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل والمجموعات المستهدفة 2
باء- المكونات/النواتج والأنشطة 3
جيم- نظرية التغيير 4
دال- المواءمة والملكية والشراكات 5
هاء - التكاليف والفوائد والتمويل 5

ثالثا- المخاطر 11

ألف- مخاطر البرنامج وتدابير التخفيف 11
باء- الفئة الاجتماعية والبيئية 12
جيم- تصنيف المخاطر المناخية 12
دال- القدرة على تحمل الديون 12

رابعا- التنفيذ 12

ألف- الإطار التنظيمي 12
باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات 13
جيم- خطط التنفيذ 14

خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني 14

سادسا- التوصية 15

فريق تنفيذ البرنامج	
المدير الإقليمي:	Nigel Brett
المدير القطري:	طارق قطب
المسؤول التقني في المشروع:	Michael Hamp
موظف الإدارة المالية:	Le Chi Dung
أخصائية البيئة والمناخ:	Kisa Mfalila
الموظفة القانونية:	Itziar Garcia Villanueva

خريطة منطقة البرنامج

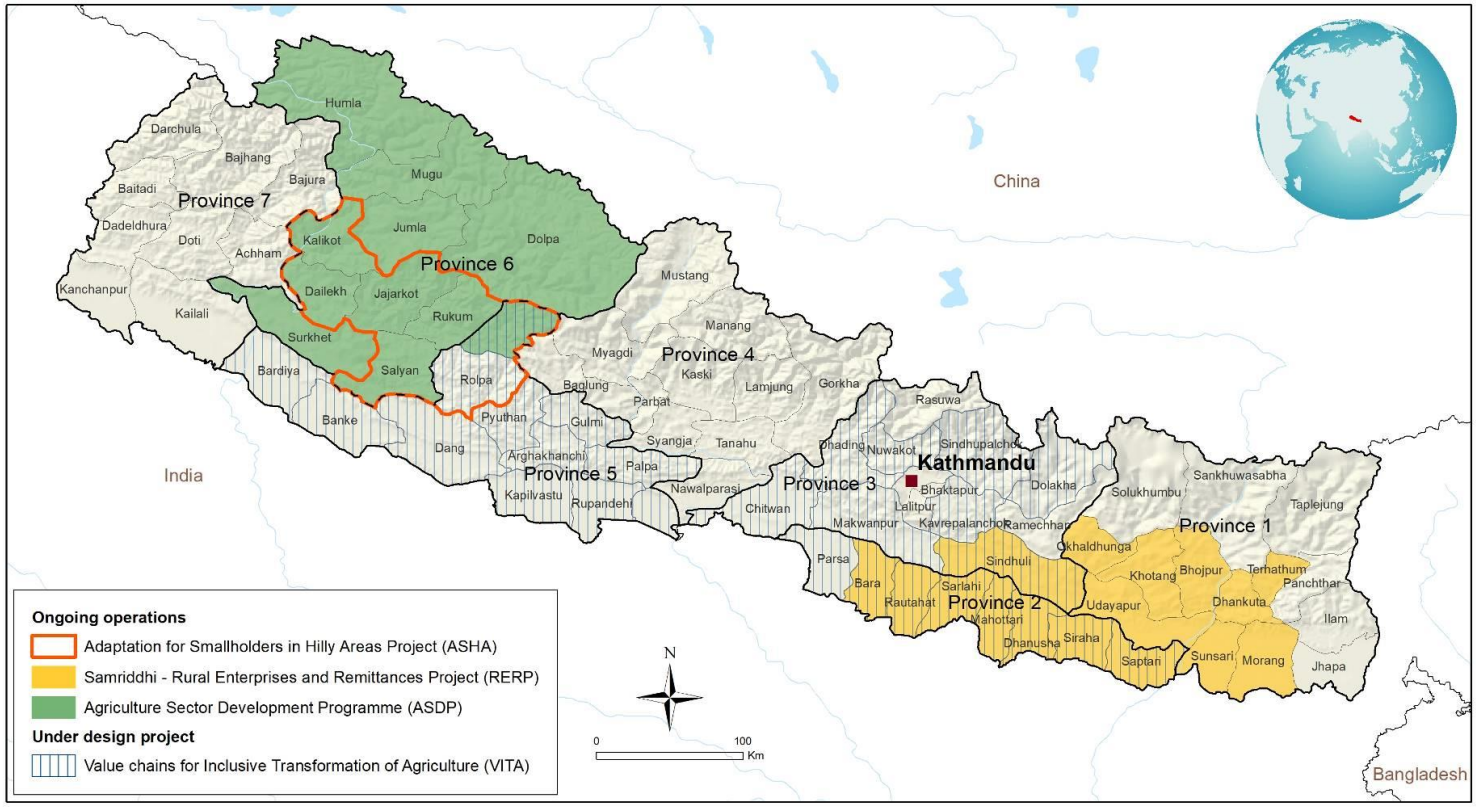

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: *الصندوق الدولي للتنمية الزراعية* 2019-05-21

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض/المتلقي:	نيبال
الوكالة المنفذة:	مصرف التنمية الزراعية المحدود
التكلفة الكلية للبرنامج:	196.92 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	97.67 مليون دولار أمريكي
شروط قرض الصندوق:	تيسيرية للغاية
الجهات المشاركة في التمويل:	مصرف التنمية الزراعية المحدود مؤسسة هايفر الدولية
قيمة التمويل المشترك:	مصرف التنمية الزراعية المحدود: 32.67 مليون دولار أمريكي مؤسسة هايفر الدولية: 6 ملايين دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك	مصرف التنمية الزراعية المحدود: يتعلق التمويل المشترك برأس المال لأغراض الإقراض وتكاليف إدارة البرنامج مؤسسة هايفر الدولية: تتعلق منحة التمويل المشترك ببناء قدرات صغار المنتجين
مساهمة المقترض/المتلقي:	9.95 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	33.75 مليون دولار أمريكي
مساهمة القطاع الخاص:	16.88 مليون دولار أمريكي
قيمة تمويل المناخ الذي يقدمه الصندوق:	74.27 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المتعاونة	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الواردة في الفقرة 59.

أولا- السياق

ألف- السياق الوطني ومسوغات انخراط الصندوق

السياق الوطني

1- أسس دستور نيبال لعام 2015 النظام الفدرالي، حيث قسم الحكومة إلى ثلاثة مستويات - فدرالية وولائية وبلدية. وخلق هذا الدستور إلى جانب انتخابات عام 2017 بيئة يسود فيها الاستقرار والنمو وهما ما كانت البلد في أمس الحاجة إليهما. وحققت نيبال في السنة المالية 2019، وللمرة الأولى منذ أكثر من 50 عاما، نموا للعام الثالث على التوالي فاق 6 في المائة. إلا أن توقعات البنك الدولي الأخيرة (أبريل/نيسان 2020) تشير إلى تراجع النمو إلى 2.8 في المائة في السنة المالية 2020 وسيظل منكمشا في السنة المالية 2021 جراء كوفيد-19. ومن المرجح أن يزداد عجز المالية العامة والحساب الجاري بشكل كبير.

2- وبلغت نسبة الفقراء في عام 2019 الذين يعيشون بـمبلغ 1.90 دولار أمريكي في اليوم حوالي 8 في المائة (وهو رقم منخفض مقارنة بعام 2010 حيث بلغت نسبتهم 15 في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، يعيش 31 في المائة من السكان على مبلغ يتراوح بين 1.90 و3.20 دولار أمريكي في اليوم، وهم مهددون بشكل كبير بالوقوع في الفقر المدقع - بسبب تراجع تحويلات المهاجرين، وفقدان مصادر الدخل وارتفاع الأسعار جراء كوفيد-19.

3- ولا تزال الزراعة ثاني أكبر قطاع في الاقتصاد بعد الخدمات، حيث ساهمت بنسبة 29.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018. وتُوجه نسبة 97 في المائة منها إلى الاستهلاك المحلي. وبلغ متوسط النمو 2.9 في المائة بين عامي 2008 و2018، في حين بلغ النمو الإجمالي في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 4.7 في المائة. وتعاني المنتجات الغذائية والزراعية من عجز تجاري كبير ومتزايد. وعلى الرغم من تدني إنتاجية العمالة، يعمل 11.7 مليون شخص ممن هم في سن العمل (56.5 في المائة) في الزراعة. ويبيع 52 في المائة من مجموع المزارعين منتجهم في السوق، حيث يبيع ثلاثة أرباع هؤلاء أغلبية منتجاتهم. وتمكن المناطق المناخية الزراعية المتنوعة من زراعة محاصيل استوائية وشبه استوائية والمنتجة في غير موسمها، مما يخلق فرصا مربحة لتلبية الطلب في السوق.

الجوانب الخاصة المتعلقة بأولويات التعميم المؤسسية في الصندوق

4- بما يتماشى مع التزامات التعميم لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، صُنّف البرنامج على أنه:

☒ يشمل تمويل المناخ؛

☒ يراعي التمايز بين الجنسين؛

☒ يراعي التغذية؛

☒ يراعي الشباب.

5- وتشير الاتجاهات المناخية والتوقعات المستقبلية لنيبال إلى زيادة التفاوتات الموسمية فيما يخص درجة الحرارة وهطول الأمطار، والتي من شأنها أن تخلف آثارا من مثل: تزايد انتشار الأمراض والآفات القائمة

والجديدة، خاصة في أعلى المرتفعات؛ وزيادة التباين في أنماط هطول الأمطار خلال العام؛ وزيادة الضغط الحراري على الماشية نتيجة حدوث زيادة طفيفة في عدد الأيام الحارة.

6- وتحتاج النساء إلى اكتساب مزيد من الأهمية في الصناعات المحلية الرائدة، مما سيؤثر على السياسات والفرص في المنتجات التي تحقق عائدات مرتفعة في وقتها. ويسعى العديد من الشباب أيضا إلى الحصول على فرص تمكّنهم من تحقيق عائدات مرتفعة من عملهم داخل مجتمعاتهم المحلية بدلا من الهجرة، ولكنهم بحاجة إلى الدعم ليتغلبوا على مشاكل محددة تخص الحصول على الأراضي والتمويل.

7- ولا تزال التغذية تشكل تحديا خطيرا. وتعد الشابات والأطفال الأضعف من بين الفئات الأخرى. ويؤدي ارتفاع معدلات الولادة في صفوف المراهقات ومعاناتهن من سوء التغذية إلى مشاكل تغذوية تمس أجيال متعددة.

مسوغات انخراط الصندوق

8- تتمثل المشكلة الأساسية التي يعالجها البرنامج في تدني وتذبذب دخول صغار المنتجين من الزراعة التقليدية، على الرغم من تعدد الفرص المربحة في السوق أمام الزراعة الصغيرة النطاق الحديثة لخدمة الطلب المحلي المؤكد والتصدير. ويؤدي تذبذب العائدات إلى تنفير استثمارات القطاع الخاص. ويوسع برنامج سلاسل القيمة من أجل التحول الشامل للزراعة نطاق أفضل الممارسات الموجهة من السوق والتي تم اكتسابها من مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال الذي يعالج المشاكل المذكورة أعلاه. ويُعتبر مصرف التنمية الزراعية المحدود الممول الزراعي الرائد في نيبال. وسيزيد بشكل كبير من فرص حصول صغار المنتجين والنساء والشباب على التمويل. ولدى مؤسسة هايفر الدولية سجلا حافلا فيما يخص التنمية الشاملة لأصحاب الحيازات الصغيرة ومجموعات المنتجين. وتعتبر هذه التدابير أكثر أهمية في سياق كوفيد-19، حيث ستستفيد العديد من الأسر المهاجرة من زيادة فرص العمالة إلى جانب فقدان تحويلاتها على المدى الطويل.

باء- الدروس المستفادة

9- أُستخلصت الدروس من: تقييم الاستراتيجية والبرنامج القطريين لنيبال في عام 2019؛ ومشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال؛ والتقييم المؤسسي للتجربة العالمية للصندوق في مشروعات سلاسل القيمة المناصرة للفقراء. وتشمل الدروس التي دمجها البرنامج ما يلي: دعم تنفيذ النظام الفدرالي؛ ودعم التنمية الشاملة لسلاسل القيمة الزراعية على نحو مستمر؛ وإعادة الاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الأساسية؛ ودمج الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ؛ وتعزيز الشراكات التي تدور حول الدعم التقني المتخصص والتمويل المشترك. كما يعتمد البرنامج أيضا نهج السوق أولا القائم على المجموعات إلى جانب استراتيجيات التخرج الواضحة – وهما نهجان كانا أساسيان في دفع النمو الشامل في مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال.

ثانيا- وصف البرنامج

ألف- الأهداف، والمنطقة الجغرافية للتدخل والمجموعات المستهدفة

10- تتمثل **غاية البرنامج وأهدافه الإنمائية** في "تحسين سبل العيش، والصمود في وجه تغير المناخ، وتغذية الفقراء والضعفاء" و"قدرة المشروعات الزراعية للفقراء والضعفاء الريفيين على الصمود أكثر في وجه تغير المناخ، وزيادة ربحيتها، وتعزيز روابطها مع السوق، واستخدامها بشكل مناسب للخدمات المالية الريفية".

11- **التغطية والأثر.** سيستفيد من البرنامج بشكل مباشر 000 120 من صغار المنتجين الذين ينتمون إلى حوالي 000 111 أسرة متنوعة، وسيفيد حوالي 000 530 شخص من أفراد هذه الأسر. ومن المتوقع أن يتمكن

70 000 فرد من هؤلاء من زيادة صافي الدخل الحقيقي الناتج عن المزارع بنسبة 60 في المائة على الأقل، و50 000 من الأفراد الآخرين بنسبة 40 في المائة على الأقل.

12- **منطقة البرنامج.** سيركز البرنامج أنشطته في 28 مقاطعة في المحافظات 2 و3 و5. ولدى المحافظة 5 والمحافظة 2 إمكانات زراعية كبيرة، ويعيش فيها عدد كبير من السكان في فقر. وسيركز البرنامج عمله في المحافظة 3 على المقاطعات ذات الإمكانات الزراعية الكبيرة التي تأثرت بشدة بزلزال عام 2015. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الخدمات المالية فقط إلى المستفيدين المستهدفين القابلين للتمويل المصرفي في إطار مشروع المشروعات الريفية والتحويلات المدعوم من الصندوق المنفذ في المحافظة 1 وفي إطار برنامج تطوير القطاع الزراعي المنفذ في المحافظة 6.

13- وستتألف **المجموعات المستهدفة** من صغار المنتجين، بما في ذلك المزارعون أصحاب الأراضي والمعدمون، والعمال المشاركون في سلاسل القيمة المدعومة. وسيكون المستفيدون من البرنامج 60 في المائة على الأقل من النساء و30 في المائة من الشباب. كما سيتم استهداف الأفراد المحرومين - بما في ذلك *مجموعتي الداليت والجناجاتيس* من السكان الأصليين - على وجه التحديد. وستكون المجموعة المستهدفة الثانوية هي المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة المدعومة.

باء- المكونات/النواتج والأنشطة

14- سيتضمن البرنامج المكونات التالية: (1) التنمية الشاملة لسلاسل القيمة؛ (2) توسيع الخدمات المالية لتشمل الزراعة؛ (3) البنية الأساسية الخاصة بسلاسل القيمة.

15- **المكون 1: التنمية الشاملة لسلاسل القيمة.** سيستهدف هذا المكون سلاسل قيمة السلع الأساسية ذات الإمكانات المرتفعة. وهو يتيح تدريبا مكثفا على مهارات الأعمال التأسيسية لفائدة المزارعين ومنظمات المنتجين. وسيحشد المزارعين ذوي العقلية المماثلة لينضموا إلى منظمات المنتجين لأغراض تحقيق مستوى عال من التفاعل بشكل أفضل مع المشترين وزيادة قدرتهم التنافسية. كما أنه سيذكي وعي المنتجين بمخاطر تغير المناخ وبتدابير التكيف العملية معه. وسينشئ هذا المكون دورات متجددة في منصات أصحاب المصلحة المتعددين لبناء الشبكات والعلاقات التجارية، وتيسير الروابط مع السوق، وتحفيز فرص الاستثمار لفائدة المنتجين والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وسيعزز الاستثمارات التكميلية التي يقوم بها مقدمو الخدمات الصغار والكبار الذين يقدمون خدمات مباشرة أو غير مباشرة، بما في ذلك الاستثمارات في تكنولوجيات الزراعة الذكية مناخيا. وتعد منصات أصحاب المصلحة المتعددين فضاء مفتوحا يتيح آلية عملية لمقدمي الخدمات المالية لفهم الطلب المحلي على الخدمات المالية بشكل أفضل. وعلى نفس المنوال، ستتيح منصات أصحاب المصلحة المتعددين آلية للحكومات المحلية والولائية والفدرالية لفهم الاحتياجات الخاصة للبنية الأساسية والخدمات من القطاع العام لتكملة استثمارات القطاع الخاص.

16- ونظرا لتدابير التباعد الاجتماعي التي يُحتمل أن يطول أمدها جراء كوفيد-19، سيؤدي الارتفاع الكبير في تسويق المنتجات جماعيا من خلال منظمات المنتجين، وذلك بجمع الشاحنات للمنتج بكميات كبيرة من القرى، إلى حدوث انخفاض كبير في عدد صغار المنتجين الذين يتوجهون إلى السوق بانتظام لبيع منتجاتهم بشكل فردي. كما ستؤدي زيادة استخدام المدفوعات الإلكترونية أيضا إلى تقليص الحاجة إلى القيام بمعاملات مباشرة. ومع ذلك، لا يزال من الضروري تجميع المنتجات المادية ونقلها بطريقة آمنة. وسيدعم البرنامج اعتماد ممارسات العمل الآمنة على نطاق واسع في سلاسل القيمة المدعومة.

17- **المكون 2: توسيع الخدمات المالية لتشمل الزراعة.** سيعالج هذا المكون قيود تقديم الخدمات المالية المناسبة في الزراعة، بما في ذلك النقص المنهجي في التمويل بالأجل، بسبب عدم تطابق المدة بين مصادر الأموال ومتطلبات المقترضين/المستفيدين. وسيتم ذلك من خلال تقديم قرض فرعي إلى مصرف التنمية الزراعية

المحدود وقروض طويلة الأجل للمؤسسات المالية الشريكة، ليعيدوا إقراضها لصغار المنتجين والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة المدعومة. ومن المتوقع أن يستخدم المنتجون والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العديد هذه القروض لتمويل استثمارات التكيف مع تغير المناخ. وسيعالج هذا المكون أيضا قضايا أخرى داخل المؤسسات المالية الشريكة التي تحد حاليا من قدرتها على تقديم الخدمات المالية ذات الصلة على نطاق واسع. وسيدعم المكون مصرف التنمية الزراعية المحدود والمؤسسات المالية الشريكة لفحص المخاطر المناخية في تقييم القروض وتعزيز قدرة الموظفين بشأن تغير المناخ.

18- **المكون 3: البنية الأساسية الخاصة بسلاسل القيمة.** سيدعم هذا المكون الاستثمار في البنية الأساسية الحيوية على طول سلاسل القيمة، بما في ذلك: تعزيز أسواق الجملة الإقليمية والفرعية؛ والاستثمار في البنية الأساسية الإنتاجية على مستوى المجتمع المحلي – خاصة المرتبطة منها بالمياه الموجهة نحو الإنتاج والنظم المتعددة الاستخدام (مثل المياه المنزلية والثروة الحيوانية والبستنة)، بالإضافة إلى طرق الوصول إلى المزارع بغرض المساعدة في التخفيف من المخاطر المناخية. وستُحدد أولويات تطوير البنية الأساسية من خلال منصات أصحاب المصلحة المتعددين، والتي يوجهها المنتجون والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل القيمة. وسيأخذ تصميم البنية الأساسية الخاصة بالأسواق في الاعتبار احتمال الحاجة إلى مساحات أكبر على الأرض ومرافق صحية متطورة في الأسواق الفعلية، إلى جانب إحداث تغييرات أخرى في ممارسات تشغيل الأسواق للتكيف مع كوفيد-19.

جيم- نظرية التغيير

19- تتمثل المشكلة الأساسية التي يعالجها البرنامج في تدني وتذبذب دخول صغار المنتجين من الزراعة التقليدية في نيبال.

20- وسيستهدف **المكون 1** سلاسل قيمة السلع الأساسية ذات الإمكانات المرتفعة والتي تجذب اهتمام صغار المنتجين الفقراء والضعفاء، وسيبني قدرات هؤلاء صغار المنتجين ومنظماتهم على إدارة مشروعات زراعية مربحة وقادرة على الصمود في وجه تغير المناخ وعلى إقامة روابط مع الموردين والمشترين. وسيضمن أن تتولى النساء أدوارا قيادية حقيقية في منظمات المنتجين، ليسمع صوتهن بشكل أكبر في مجتمعاتهن، وفي سلاسل القيمة والحوار حول السياسات مع متخذيها. ومن أجل ضمان وصول المزارعين بشكل جيد إلى تكنولوجيات وممارسات الإنتاج الذكية مناخيا، سيخلق البرنامج أسواقا للخدمات المحلية. وسينشئ هذا المكون دورات متجددة في منصات أصحاب المصلحة المتعددين لبناء الشبكات والعلاقات التجارية، وتيسير الروابط مع السوق، وإسماع صوت النساء بشكل أكبر في عمليات وضع السياسات. وعلى نفس المنوال، ستتيح منصات أصحاب المصلحة المتعددين آلية للحكومات المحلية والولائية والفدرالية لفهم الحاجات الخاصة إلى البنية الأساسية والخدمات والسياسات من القطاع العام. وسيحدث **المكون 2** تحولا ضخما في التمويل المقدمة إلى زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال معالجة القيود التي تواجه تقديم الخدمات المالية المناسبة. وسيحد من النقص المنهجي في التمويل بالأجل داخل القطاع من خلال تقديم قروض فرعية. وستُستخدم القروض المقدمة لصغار المنتجين من أجل توسيع نطاق ممارسات الإنتاج الزراعي، بما في ذلك اعتماد ممارسات تمكن من الصمود أكثر في وجه تغير المناخ. وسيعزز **المكون 3** وصول صغار المنتجين والجهات الفاعلة في المجموعات إلى البنية الأساسية والأسواق الإنتاجية، وسيقلص من التعرض للمخاطر التي يفرضها تغير المناخ من خلال الاستثمار في البنية الأساسية الحيوية العامة على طول سلاسل القيمة.

21- ويساهم البرنامج في جميع أولويات التعميم للصندوق. وسيحقق **نتائج تحولية في مجال التمايز بين الجنسين** من خلال تعزيز دور النساء وتمكينهن اقتصاديا. وسيتم ذلك من خلال دعمهن للقيام بأدوار رائدة في سلاسل القيمة الخاصة بهن وتيسير الجمع بين: تكنولوجيات وأساليب الإنتاج الكفؤة (مثل التكنولوجيات الموفرة

للعمالة)؛ والوصول إلى الأسواق والخدمات المالية؛ وحزمة شاملة من المهارات المالية والتجارية؛ وجوانب نظام التعلم العملي بشأن قضايا التمايز بين الجنسين؛ والتغذية والنظام الغذائي المتوازن؛ وتغير المناخ. وسيُعمم تعزيز **التغذية** من خلال الحزمة الشاملة نفسها، مثل تلك الخاصة بتعزيز توافر واستخدام المعرفة بالأغذية المغذية، وكذلك من خلال زيادة الوصول إلى الأغذية عالية القيمة الغذائية، عن طريق التركيز على سلاسل القيمة لهذه العناصر. ويتسم البرنامج **بمراعاة قضايا الشباب**، وسيعمل مع الراشدين وقادة المجتمع لتوفير فرص أفضل لأبنائهم الشباب - على سبيل المثال، من خلال وضع ترتيبات محلية تيسر لهم تأجير الأراضي الموجهة للإنتاج وتزيد من فرص حصولهم على التمويل، مع تقديم البلدية أو منظمة المنتجين التي ينتمون إليها ضمانات مؤسسية. وسيجذب البرنامج الشباب إلى ممارسة الزراعة من خلال عدد من التدابير، مثل تحديد المنتجين الشباب الناجحين والترويج لهم كقدوة في الزراعة الحديثة، وخاصة الشابات.

دال- المواءمة والملكية والشراكات

22- **الأولويات الوطنية.** يتواءم البرنامج تماما مع الخطة الرابعة عشرة الحالية لنيبال والممتدة لثلاث سنوات (من 2018/2017 إلى 2020/2019)، وهي خطة تدعو إلى إحداث نمو مستدام وشامل. كما تتماشى مع أهداف استراتيجية التنمية الزراعية والجهود المتواصلة لزيادة إقراض القطاع الزراعي، الذي يقوده مصرف راسترا في نيبال من خلال سياساته بشأن إقراض القطاعات المحرومة وذات الأولوية وخارطة الطريق الخاصة به بشأن الشمول المالي. وتصل ملكية البلد للبرنامج إلى مستويات عالية. ومن المسلم به على نطاق واسع أن هناك حاجة لتحويل الدعم الحكومي للزراعة من الإعانات إلى النُهج الممولة من القطاع الخاص والقائمة على السوق. وفي ظل النظام الفدرالي، تحتاج أساليب تنفيذ برنامج الاستثمار مع شركاء التنمية أيضا إلى التطور. ويسعى البرنامج إلى تقديم نماذج عملية لمعالجة هذه القضايا.

23- **أهداف التنمية المستدامة.** يتواءم البرنامج مع: القضاء على الفقر (الهدف 1)، والقضاء على الجوع (الهدف 2)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8)، والعمل المناخي (الهدف 13).

24- ويعكس هذا البرنامج جميع **الأهداف الاستراتيجية** لبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية للفترة 2013-2020، بما في ذلك الهدف الاستراتيجي 1: الترويج لتنويع مصادر الدخل الريفي وتحفيز العمالة؛ والهدف الاستراتيجي 2: تعزيز الأمن الغذائي والصمود بوجه تغير المناخ وغيره من المخاطر؛ والهدف الاستراتيجي 3: الترويج لمؤسسات ريفية شمولية مستدامة وخاضعة للمساءلة.

25- **الاتساق والشراكات.** ستشارك مؤسسة هايفر الدولية في التنفيذ والتمويل بصورة كاملة. وعلى نطاق أوسع، دعم الصندوق وضع استراتيجية التنمية الزراعية مع الجهات المانحة الأخرى، ولا سيما مصرف التنمية الآسيوي، الذي واصل معه حوارا وثيقا. ومن المعلوم أن الجهات المانحة الأخرى في هذا القطاع تقوم بوضع مشروعات استثمارية جديدة، بما في ذلك الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، والبنك الدولي. وأُتفق مع الفريق القطري للوكالة الألمانية للتعاون الدولي على أن البرنامج سيسعى على وجه التحديد إلى التنسيق مع والاستفادة من العمل الذي تم سلفا من خلال مشروع التنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية الذي أطلقته الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، من أجل تحديد فرص القطاع الزراعي التي يمكن أن يضفي عليها هذا البرنامج مزيدا من التطوير.

هاء - التكاليف والفوائد والتمويل

26- يصنف كل من المكون 1 من البرنامج (التنمية الشاملة لسلاسل القيمة)، والمكون 2 (توسيع الخدمات المالية لتشمل الزراعة)، والمكون 3 (البنية الأساسية الخاصة بسلاسل القيمة) جزئيا ضمن تمويل المناخ. وتماشيا مع منهجيات مصرف التنمية متعدد الأطراف بشأن تتبع تمويل التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره، قُدر

المبلغ الإجمالي لتمويل المناخ الذي يقدمه الصندوق في هذا البرنامج على أساس أولي بحدود 74.27 مليون دولار أمريكي.

تكاليف البرنامج

27- يقدر إجمالي تكاليف البرنامج بمبلغ 196.9 مليون دولار أمريكي خلال فترة تنفيذ مدتها ست سنوات، على النحو المبين في الجداول أدناه.

استراتيجية وخطة تمويل البرنامج والمشاركة في تمويله

28- يتكون إجمالي تمويل البرنامج البالغ 196.9 مليون دولار أمريكي مما يلي: تمويل الصندوق بمبلغ 97.67 مليون دولار أمريكي (49.6 في المائة)؛ وتمويل الحكومة بمبلغ 9.9 مليون دولار أمريكي (5.1 في المائة)؛ وتمويل مصرف التنمية الزراعية المحدود والمصارف الأخرى بمبلغ 32.674 مليون دولار أمريكي (16.4 في المائة)؛ ومؤسسة هايفر الدولية بمبلغ 6 ملايين دولار أمريكي (3 في المائة)؛ وتمويل المستفيدين بمبلغ 33.8 مليون دولار أمريكي (17.1 في المائة)؛ ومساهمات القطاع الخاص بمبلغ 16.9 مليون دولار أمريكي (8.6 في المائة).

الجدول 1
تكاليف البرنامج بحسب المكون والمكون الفرعي والجهة الممولة
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	قرض الصندوق		مؤسسة هايفر الدولية		الصندوق المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية التابع لمصرف التنمية الزراعية المحدود		القطاع الخاص		المستفيدون (نقدا)		المصارف		الحكومة: الولائية/المحلية		المجموع	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
1. التنمية الشاملة لسلاسل القيمة																
1.1 تنمية قدرات الأعمال الزراعية	4 418	61	1 764	24	149	2	-	-	-	-	932	13	-	-	7 263	4
2.1 تيسير الوساطة والاستثمار	7 105	75	1 545	16	151	2	-	-	-	-	692	7	-	-	9 492	5
3.1 المعرفة بسلاسل القيمة وسياستها	276	75	-	-	-	-	-	-	-	-	92	25	-	-	368	0
المجموع الفرعي	11 799	69	3 309	19	300	2	-	-	-	-	1 716	10	-	-	17 123	9
2. توسيع الخدمات المالية لتشمل الزراعة																
1.2 تمويل استثمارات القطاع الخاص	63 563	46	-	-	-	-	16 876	12	33 751	24	24 100	17	-	-	138 290	70
2.2 تعزيز القدرات ودعم السياسات	1 458	87	-	-	-	-	-	-	-	-	218	13	-	-	1 675	1
دعم تنفيذ المكونات (من قبل المصارف)	439	8	-	-	-	-	-	-	-	-	4 858	92	-	-	5 297	3
المجموع الفرعي	65 459	45	-	-	-	-	16 876	12	33 751	23	29 176	20	-	-	145 262	74
3. البنية الأساسية الخاصة بسلاسل القيمة	17 335	64	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9 947	37	27 282	14
إدارة البرنامج																
الرصد والتقييم	1 083	83	137	10	-	-	-	-	-	-	93	7	-	-	1 313	1
مكتب إدارة البرنامج	1 995	34	2 554	43	-	-	-	-	-	-	1 387	23	-	-	5 936	3
المجموع الفرعي	3 078	43	2 691	37	-	-	-	-	-	-	1 480	20	-	-	7 249	4
إجمالي تكاليف البرنامج	97 671	50	6 000	3	300	0	16 876	9	33 751	17	32 371	16	9 947	5	196 917	100

7

الجدول 2

تكاليف البرنامج بحسب فئة الإنفاق والجهة الممولة

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

فئة الإنفاق	*قرض الصندوق*		*مؤسسة هايفر الدولية*		*الصندوق المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية التابع لمصرف التنمية الزراعية المحدود*		*القطاع الخاص*		*المستفيدون (نقدا)*		*المصارف*		*الحكومة: الولائية/المحلية*		*المجموع*	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
تكاليف الاستثمار																
1- الأشغال المدنية	16 973	63	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	9 846	37	26 820	14
2- تمويل استثمارات القطاع الخاص	63 563	46	-	-	-	-	16 876	12	33 751	24	24 100	17	-	-	138 290	70
3- التدريب	6 421	67	1 764	18	12	0	-	-	-	-	1 426	15	2	-	9 625	5
4- الخدمات الاستشارية	1 317	69	-	-	288	15	-	-	-	-	292	15	-	-	1 897	1
5- حلقات العمل	1 463	82	-	-	-	-	-	-	-	-	314	18	14	1	1 791	1
6- المنح والدعم	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
7- المركبات والمعدات	504	76	-	-	-	-	-	-	-	-	150	23	9	1	663	0
إجمالي تكاليف الاستثمار	90 241	50	1 764	1	300	0	16 876	9	33 751	19	26 281	15	9 871	6	179 084	91
التكاليف المتكررة																
8- المرتبات والعلاوات	6 133	44	2 624	19	-	-	-	-	-	-	5 215	37	76	1	14 048	7
9- التكاليف التشغيلية	1 297	34	1 612	43	-	-	-	-	-	-	875	23	-	-	3 784	2
إجمالي التكاليف المتكررة	7 430	42	4 236	24	-	-	-	-	-	-	6 090	34	76	0	17 832	9
إجمالي تكاليف البرنامج	97 671	50	6 000	3	300	0	16 876	9	33 751	17	32 371	16	9 947	5	196 917	100

الجدول 3

تكاليف المشروع بحسب المكون، والمكون الفرعي، وسنة البرنامج

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المكون	*السنة الأولى*	*السنة الثانية*	*السنة الثالثة*	*السنة الرابعة*	*السنة الخامسة*	*السنة السادسة*	*المجموع*	*%*
1. التنمية الشاملة لسلاسل القيمة								
1.1 تنمية قدرات الأعمال الزراعية	804	1 617	2 308	1 413	1 061	61	7 263	4
2.1 تيسير الوساطة والاستثمار	1 767	1 836	1 946	1 736	1 307	901	9 492	5
3.1 المعرفة بسلاسل القيمة وسياستها	21	54	62	65	81	85	368	0
المجموع الفرعي	2 592	3 506	4 316	3 214	2 449	1 047	17 123	9
2. توسيع الخدمات المالية لتشمل الزراعة								0
1.2 تمويل استثمارات القطاع الخاص	21 514	31 480	27 623	22 404	20 131	15 138	138 290	70
2.2 تعزيز القدرات ودعم السياسات	190	398	418	439	230		1 675	1
دعم تنفيذ المكونات	384	758	982	1 006	1 057	1 109	5 297	3
المجموع الفرعي	22 088	32 636	29 023	23 849	21 418	16 247	145 262	74
3. البنية الأساسية الخاصة بسلاسل القيمة	51	13 417	10 683	3 021	110	-	27 282	14
إدارة البرنامج								0
الرصد والتقييم	222	192	186	282	161	272	1 313	1
مكتب إدارة البرنامج	947	887	937	963	1 011	1 192	5 936	3
المجموع الفرعي	1 169	1 078	1 122	1 245	1 172	1 464	7 249	4
إجمالي تكاليف البرنامج	25 900	50 638	45 144	31 329	25 148	18 758	196 917	100

الصرف

29- سيتبع البرنامج عند سحب واستخدام أموال القرض المقدم من الصندوق دليل صرف القروض في الصندوق واتفاقية التمويل بين الصندوق وحكومة نيبال. وسترد بالتفصيل إجراءات الصرف والإبلاغ المالي والاحتفاظ بسجلات المشروع المناسبة في الرسالة الموجهة إلى المقترض/المتلقي بعد التوقيع على اتفاقية التمويل. ويجب على مصرف التنمية الزراعية المحدود أن يفتح حسابا مصرفيا معينا بالدولار الأمريكي في مصرف راسترا في نيبال لتلقي القرض الذي ستقدمه الحكومة، والذي سيحول إليه الصندوق دفعة أولية كما هو محدد في الرسالة الموجهة إلى المقترض/المتلقي، وبالتالي سداد النفقات المؤهلة عند تقديم طلب سحب. وسيفتح مصرف التنمية الزراعية المحدود حساب منفصل للبرنامج بالعملة المحلية. وستودع أيضا الأموال المستلمة من الحكومة الفدرالية كمنحة ومن مصرف التنمية الزراعية المحدود من خلال الصندوق المؤسسي للمسؤولية الاجتماعية لتمويل أنشطة البرنامج غير الإقراضية في الحساب المصرفي للبرنامج.

تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

30- ستُحقق **الفوائد** في المقام الأول من خلال زيادة الدخل الصافي من المشروعات الزراعية الأسرية على السلع الأساسية المدعومة. وقد أُعدت ثمانية نماذج من المشروعات لتوضيح الدخل المحتمل تحقيقه. وتُمول الاستثمارات من خلال مساهمات المستفيدين والقروض المقدمة من مصرف التنمية الزراعية المحدود والمؤسسات المالية المشاركة. وتتراوح الفوائد الصافية السنوية الإضافية بين 499 دولارا أمريكيا لمنتجات الألبان و971 دولارا أمريكيا لتربية الأسماك. وتثبت جميع النماذج أن نسبة الفوائد إلى التكاليف ومعدلات العائد المالي الداخلي مرضية، فضلا عن صافي القيمة الحالية الموجبة، مما يدل على جاذبية البرنامج من منظور مالي وبالنسبة للمزارعين الفرادى.

31- **التحليل الاقتصادي.** يوضح السيناريو الأساسي لمدة 20 سنة أن نسبة معدل العائد الاقتصادي الداخلي تبلغ 27 في المائة. ويقدر صافي القيمة الحالية بسعر خصم قدره 9 في المائة بحدود 303 693 مليون روبية نيبالية (302.69 مليون دولار أمريكي). وقيّم تحليل الحساسية أثر ما يلي: (1) انخفاض الفوائد بنسبة 10 في المائة و20 في المائة؛ (2) زيادة في التكاليف بنسبة 10 في المائة و20 في المائة؛ (3) تأخير لمدة عام أو عامين في تراكم الدخل المتزايد؛ (4) انخفاض بنسبة 10 في المائة و20 في المائة في معدل التقبل. وكان معدل العائد الاقتصادي الداخلي في جميع السيناريوهات أعلى من 19 في المائة، ولكن البرنامج تعتريه حساسية شديدة بشأن حدوث تأخير في تراكم الفوائد لمدة سنة وسنتين.

32- ومن منظور مالي، من حيث تكلفة القطاع العام حسب كل مستفيد، فإن تكاليف هذا البرنامج تبلغ فقط 21 في المائة من برنامج تطوير القطاع الزراعي. وتُقدر تكاليف الاستثمار الاسمية لكل أسرة في هذا البرنامج بحدود 1 768 دولارا أمريكيا، مقابل 945 1 دولارا أمريكيا لبرنامج تطوير القطاع الزراعي، مع توفرهما على نفس النطاق والمجموعات المستهدفة. ومع ذلك، فيما يخص هذا البرنامج يتحمل القطاع العام 34 مليون دولار أمريكي فقط، مما يجعل تكلفة هذا القطاع لكل أسرة هي 302 دولار أمريكي، مقارنة بتكلفة القطاع العام التي تعادل 1 417 دولارا أمريكيا لكل أسرة في برنامج تطوير القطاع الزراعي.

الاستدامة واستراتيجية الخروج

33- ترتبط **استدامة** فوائد البرنامج بشكل كبير بمسألة قيادة القطاع الخاص له. وستُحقق الاستدامة من خلال:

(1) على مستوى المزارع، من خلال دعم مجموعة من المحاصيل ورؤوس الماشية المطلوبة في السوق والمناسبة للظروف المناخية الزراعية المحلية؛

(2) على مستوى منظمات المنتجين، من خلال بناء قدرة هذه المنظمات لتصبح جهات فاعلة وموثوقة في سلاسل القيمة المحلية الخاصة بها؛

(3) على مستوى سلسلة القيمة (بما في ذلك أسواق الدعم)؛ بما أن سلاسل القيمة وصلت إلى مستوى تتمتع فيه بالقدرة التنافسية، فمن المرجح أنها ستواصل ذلك - على اعتبار أن المنتجين والمؤسسات التجارية سيجنون أموال من ذلك.

34- وبالنسبة للبنية الأساسية العامة، ستتبع ترتيبات الإدارة والتشغيل والصيانة أفضل الممارسات المعمول بها في نيبال، بما في ذلك ترتيبات لجنة إدارة السوق كما هو ملاحظ في سوق سورخيت للبيع بالجملة (بدعم من مشروع الزراعة عالية القيمة في مناطق الهضاب والجبال) وقد اعتبرتها مؤخرا وزارة الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية من بين أفضل ممارسات تسيير الأسواق في البلد.

35- **استراتيجية الخروج.** يشكل التركيز على النتائج المستدامة وعلى المؤسسات المستقلة والمربحة والشراكات مع القطاع الخاص بمثابة استراتيجية الخروج الأساسية. وعلى نفس المنوال، يساعد تطوير أسواق الخدمات المحلية على إعادة التوازن بين تقديم القطاعين العام والخاص الخدمات التقنية والاستشارية للمنتجين. وبالابتعاد عن نظام قائم على المنح في غالبيته، يساعد البرنامج على توسيع الائتمان الزراعي وتعزيز وصول المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية إلى الموارد المالية بشكل مستمر.

ثالثا- المخاطر

ألف- مخاطر البرنامج وتدابير تخفيف الأثر

36- تعتبر المخاطر المتأصلة والمتبقية التي يواجهها البرنامج عموما معتدلة ومنخفضة على التوالي. وتشمل المخاطر المتأصلة العالية تلك المتعلقة بما يلي: القدرة المؤسسية، حيث تعتبر المخاطر المتأصلة في نيبال مرتفعة؛ والأوضاع الاقتصادية الكلية جراء جائحة كوفيد-19؛ والإدارة المالية.

37- وأُدرجت تدابير مهمة لتخفيف المخاطر التي تواجه القدرات المؤسسية، ولكن يجب أن يقوم الصندوق وحكومة نيبال برصدها بشكل مستمر، خاصة في السنوات الأولى. ويتسم هيكل تنفيذ البرنامج بالبساطة، وتتولى وكالة واحدة رئيسية تنفيذه حيث تشرف على جميع المكونات. ويقوم مصرف التنمية الزراعية المحدود بصفته وكالة التنفيذ الرئيسية بالحد من مخاطر القدرة المؤسسية، نظرا لوجود عدد كبير من موظفي الأعمال الزراعية المؤهلين، بما في ذلك 500 موظف من ذوي الخلفيات الزراعية والمالية. وتبني مؤسسة هايفر الدولية القدرات في مجال التعبئة الاجتماعية والاقتصادية وتطوير مجموعة المنتجين. وسيساعد إنشاء منتديات تنسيق البرنامج على مستوى الولاية/البلدية على التنسيق. ويضم مصرف التنمية الزراعية المحدود داخله فريق قوي من كبار المديرين شارك في جميع مراحل تصميم البرنامج. وتتضمن الميزانية حوالي مليوني دولار أمريكي لبناء القدرات المؤسسية لفائدة مصرف التنمية الزراعية المحدود وشركاء البرنامج.

38- ولا يمكن التأثير مباشرة على المخاطر الاقتصادية الكلية، ولكن سيُخفف من آثارها المحتملة على البرنامج من خلال: (1) تركيز البرنامج بشكل أساسي على المحاصيل الغذائية ذات العائد المرتفع والثروة الحيوانية الموجهة نحو السوق المحلية، والذي يتسم بعدم مرونة الطلب نسبيا، مع توفره على سلاسل القيمة القصيرة؛ (2) الدور المركزي لاستثمارات القطاع الخاص والتي لا تعتمد على الوضع المالي للحكومة.

39- وتُصنف المخاطر المتأصلة التي تواجهها الإدارة المالية على أنها عالية. وتبلغ درجة نيبال في مؤشر مدركات الشفافية الدولية للفساد 34 (2019)، وهي مرتفعة مقارنة بعام 2015 حيث بلغت 27، مما يضع نيبال في المرتبة 113 من بين 183 بلدا. وبلغت درجة أداء القطاع الريفي 3.2، حيث قفزت من الدرجة 3 المسجلة في السنوات السابقة. ويشير أحدث تقرير (2015) عن الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى أن "التزام حكومة نيبال بتغيير وإصلاح نظم وعمليات إدارة المالية العامة قد أتى بثماره. فمن بين 28 مؤشرا للأداء، تحسن 16 مؤشرا، ولم تشهد 10 مؤشرات أي تغيير، وتدهور مؤشران." ويشير تقرير الإنفاق العام والمساءلة المالية إلى وجود ضعف في تنفيذ الميزانية والمحاسبة والإبلاغ والمراجعة.

باء- الفئة الاجتماعية والبيئية

40- يُصنف البرنامج ضمن الفئة الاجتماعية والبيئية للبرنامج "باء". وترد خطة الإدارة البيئية والاجتماعية بتكاليفها في التصميم ودليل تنفيذ البرنامج. وأُنجز تحليل المخاطر البيئية لكل سلعة أساسية مدعومة، مع إدراج تدابير تخفيف الأثر في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية.

جيم- تصنيف المخاطر المناخية

41- تُصنف المخاطر المناخية التي يواجهها البرنامج على أنها معتدلة. وقد أُنجز تحليل مفصل لسيناريوهات المناخ وللمخاطر، مما يشير إلى أنه من المتوقع أن يكون عرضة للمخاطر المناخية. ولهذا دُمجت قضايا المناخ في التصميم. وتتمثل المخاطر الرئيسية فيما يلي: (1) تزايد انتشار الأمراض والآفات القائمة والجديدة، خاصة في أعلى المرتفعات؛ (2) زيادة التباين في أنماط هطول الأمطار خلال العام، مما سيؤدي إلى تفاقم مخاطر النقص المؤقت في المياه المخصصة للإنتاج البعلي فقط؛ (3) زيادة الضغط الحراري على الماشية بحدوث زيادة طفيفة في عدد الأيام الحارة، خاصة في موسم الجدب. وتشمل فوائد تغير المناخ إتاحة الفرصة أمام أنواع المحاصيل الجديدة في المرتفعات، وزيادة الغلة وطول مواسم الإنتاج.

دال – القدرة على تحمل الديون

42- استنادا إلى مشاورة المادة الرابعة التي أجراها صندوق النقد الدولي، لا يزال الدين الخارجي منخفضا (17 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ونيبال تتمتع بوضع استثماري دولي إيجابي (10.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وارتفع الدين العام في السنة 2018/2017 إلى 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه لا يزال أقل بكثير من البلدان الأخرى منخفضة الدخل. ويشير التحليل المشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول القدرة على تحمل الديون إلى أن مخاطر المديونية الحرجة في نيبال لا تزال منخفضة.

رابعا- التنفيذ

ألف- الإطار التنظيمي

إدارة البرنامج وتنسيقه

43- سيكون مصرف التنمية الزراعية المحدود هو وكالة التنفيذ الرئيسية ومشاركا في التمويل، وهو مسؤول أمام اللجنة التوجيهية للبرنامج برئاسة وزارة المالية. وسيقود تنفيذ جميع المكونات. في حين ستقوم مؤسسة هايفر الدولية بتنسيق شبكة من المنظمات غير الحكومية المحلية لتقديم الأنشطة الموجهة نحو المزارعين. وستكون وحدة إدارة البرنامج المخصصة التابعة لمصرف التنمية الزراعية المحدود مسؤولة عن جميع جوانب إدارة البرنامج نيابة عن وكالة التنفيذ الرئيسية.

44- وستشارك الحكومات الولائية والبلدية عن كثب عبر منصات أصحاب المصلحة المتعددين، وفي إطار المكون 3 كمنفذة للمشروعات الفرعية ومشاركة في التمويل. وسيتم إنشاء منتديات تنسيق البرنامج على مستوى الولاية والبلدية. وسيتيح البرنامج بناء قدرات الحكومات الولائية والمحلية بشأن نُهج البرنامج.

45- وستكون المؤسسات المالية الشريكة، بما في ذلك المنتمية إلى الفئة ألف والفئة دال والخاضعة للوائح، مؤهلة لتقديم طلب للحصول على قروض بالجملة في إطار البرنامج، بغرض زيادة توافر التمويل بالأجل ليستفيد منه المزارعون الصغار والمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن المتوقع أن تشارك

المؤسسات المالية الشريكة في منصات أصحاب المصلحة المتعددين في كل سلسلة قيمة. وستكون هذه المؤسسات مؤهلة لبناء قدراتها بغية تحسين طريقة تقديمها للخدمات المالية المناسبة في المناطق الريفية".

الإدارة المالية والتوريد والتسيير

46- **الادارة المالية.** ستقدم وحدة إدارة البرنامج تقاريرها إلى مدير البرنامج وستكون مسؤولة أمام اللجنة التوجيهية للبرنامج عن الإدارة المالية بشكل عام، وعن طلبات السحب، وعن الإبلاغ المالي، وعن متطلبات الامتثال للمراجعة الداخلية والخارجية. وتُصنف المخاطر المتأصلة التي تواجه الإدارة المالية على أنها عالية، ويرجع ذلك أساسا إلى كون هذا البرنامج هو أول برنامج يشرف عليه مصرف التنمية الزراعية المحدود. ولدى مؤسسة هايفر الدولية خبرة اكتسبتها من تنفيذ برنامج تحسين البذور للمزارعين الممول من الصندوق. وستنخفض هذه المخاطر إلى مستوى معتدل مع تنفيذ تدابير تخفيف الأثر.

47- **التوريد.** سيقوم مصرف التنمية الزراعية المحدود بتطبيق إجراءات التوريد المعتمدة الخاصة به حيثما تكون متسقة مع المبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق، في حين سيطبق إجراءات التوريد والعتبات المقبولة لدى الصندوق/الحكومة عندما لا تفي إجراءاته بمتطلبات الصندوق. وبالنسبة لأعمال البنية الأساسية في إطار المكون 3، سيطبق جميع منفذي المشروعات الفرعية إجراءات وعتبات التوريد المقبولة لدى الصندوق/الحكومة.

48- **المظالم وإساءة استخدام السلطة.** سيضع مصرف التنمية الزراعية المحدود إجراءات التظلم الخاصة بالبرنامج، بما يتماشى مع القوانين واللوائح في نيبال. وبالإضافة إلى ذلك، ستكون لجنة التحقيق في إساءة استخدام السلطة الهيئة الدستورية المسؤولة عن مكافحة الفساد، والمكلفة بالتحقيق في حالات إساءة استخدام السلطة.

باء- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلّم، وإدارة المعرفة والاتصالات

49- يتماشى نظام الرصد والتقييم مع نظام إدارة النتائج التشغيلية وإطار المؤشرات الأساسية في الصندوق، ويتماشى مع نظم مصرف التنمية الزراعية المحدود. وسيساهم مصرف التنمية الزراعية المحدود ومؤسسة هايفر الدولية في النظام الموحد لرصد وتقييم البرنامج. وسيُجرى مسح أساسي عند استهلال البرنامج بين عينة تمثيلية من المستفيدين في كل منطقة، يعاد في منتصف المدة وعند الإنجاز. وسيُجرى مسح سنوي لتتبع المجموعات لتقييم أداء كل مجموعة بشكل منتظم.

50- وسيجري إعداد استراتيجية لإدارة المعرفة والاتصالات. وستُعطى الأولوية في المقام الأول للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة الأساسية، لإعطاء دفعة للمجموعات المستهدفة مع التركيز الشديد على الشباب، وفي المقام الثاني لنشر الممارسات الجيدة العملية بين فرق البرنامج، لدفع تنفيذ البرنامج. وفي الأخير، سيجري العمل بخطة للانخراط في مجال السياسات.

51- وسيركز **الانخراط في مجال السياسات** على مجالين رئيسيين. يتناول الأول إطار السياسات والاستراتيجيات واللوائح لتسريع توسيع نطاق التمويل الزراعي والخدمات المالية الرقمية الريفية. ويشمل الثاني عمليات وضع السياسات وتنمية القدرات على مستوى الولايات والبلديات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المحلية.

الابتكار وتوسيع نطاق

52- يعتمد هذا البرنامج نهج توسيع النطاق، حيث يوسع نطاق أفضل الممارسات من البرنامج القطري بشأن التنمية الشاملة للأسواق، بينما يتبع هذه الممارسات بشكل كبير في مجالات جديدة، بما في ذلك التمويل الزراعي والترتيبات المؤسسية. وتشمل الأنشطة الابتكارية ما يلي: (1) الانتقال إلى التمويل القائم على القروض في الغالب فيما يخص الاستثمارات الخاصة التي يقوم بها المنتجون الصغار والمشروعات المتناهية الصغر

والصغيرة والمتوسطة؛ (2) تعبئة واسعة النطاق لجذب التمويل المشترك الخاص على المستوى المحلي من المصارف والمؤسسات التجارية والمستفيدين؛ (3) ابتكارات المنتجات والخدمات التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (4) وضع الترتيبات المؤسسية من قبل مصرف تجاري حكومي بشراكة مع منظمة غير حكومية رائدة.

جيم- خطط التنفيذ

الاستعداد للتنفيذ وخطط الاستهلال

53- يتواجد الموظفون الرئيسيون في وحدة إدارة البرنامج ورؤساء الدوائر في عين المكان بالفعل وسيتولون الإعداد لتنفيذ البرنامج واستهلاله. وصيغ دليل كامل لتنفيذ البرنامج. ومن المتوقع أن تتم الموافقة على منحة لمرفق تحفيز فقراء الريف التابع للصندوق قبل استهلال البرنامج، بغرض تسريع تطوير مصرف التنمية الزراعية المحدود للخدمات الرقمية، بما في ذلك تجهيز القروض آليا وإطلاق بطاقة المزارع (kishan) وتطبيق يقدم الخدمات والمعلومات المالية الرقمية للمزارعين.

54- وخُصص تمويل بأثر رجعي بقيمة 000 500 دولار أمريكي للإنفاق في الفترة بين فبراير/شباط 2020 ودخول اتفاقية التمويل حيز التنفيذ. ويستخدم التمويل بأثر رجعي من أجل: توظيف وتدريب الموظفين؛ وشراء معدات مكتب البرنامج ؛ وإجراء مسوحات أساسية وإنشاء برمجيات نظام معلومات الإدارة؛ وأي أنشطة أخرى لإعداد تنفيذ البرنامج. وستسدد هذه النفقات عند تقديم طلب سحب منفصل، إذا ما تم استيفاء الشروط المسبقة الخاصة بطلب السحب الأول.

خطط الإشراف، واستعراض منتصف المدة والإنجاز

55- سيتولى الصندوق الإشراف على البرنامج، مع القيام ببعثات سنوية بالاشتراك مع حكومة نيبال ومؤسسة هايفر الدولية. وستقوم الحكومة والصندوق باستعراض منتصف المدة في نهاية السنة الثالثة، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين. وستجري الحكومة بالتعاون مع الصندوق استعراض إنجاز البرنامج عند نهاية تنفيذه، وسيشمل تقييمات الأثر الذي خلفه على المستفيدين، وسيعقبه تقرير إنجاز البرنامج في غضون ستة أشهر من تاريخ الإنجاز.

خامسا- الوثائق القانونية والسند القانوني

56- ستشكل اتفاقية التمويل بين نيبال والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض/المتلقي. وستوزع أثناء الدورة نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها.

57- ونيبال مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

58- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سادسا- التوصية

59- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق قرضا بشروط تيسيرية للغاية إلى جمهورية نيبال الديمقراطية الاتحادية تعادل قيمته سبعة وتسعون مليونا وستمائة وسبعون ألف دولار أمريكي (000 670 97 دولار أمريكي)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

جيلبير أنغبو

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement

(To be tabled at the session)

Logical framework

Results Hierarchy	Indicators				Means of Verification			Assumptions
	Name	Baseline	Mid-Term	End Target	Source	Frequency	Responsibility	
Outreach	**1 Persons receiving services promoted or supported by the project**							(A) Continued social, political and economic stability in the country. (B) No prolonged collapses in export/local demand or prices for agricultural products. Appropriate technologies exist suited to target commodities in Nepal.
	Females - Number			72000				
	Males - Number			48000				
	Young - Number			36000				
	Indigenous people - Number			30000				
	Total number of persons receiving services - Number of people	15000	90000	120000				
	Male - Percentage (%)							
	Female - Percentage (%)			60				
	Young - Percentage (%)			30				
	1.a Corresponding number of households reached							
	Women-headed households - Number							
	Non-women-headed households - Number							
	Households - Number		82800	110400				
	1.b Estimated corresponding total number of households members							
	Household members - Number of people		397000	530000				
Project Goal Improved livelihoods, climate resilience and nutrition of poor and vulnerable people	**Number of individual small-scale producers directly benefitting from programme services increasing their real net farm income**				Base/Mid/ End Surveys Annual Cluster Tracking Survey (ACTS)	Baseline, Mid term, End line, Annual	PMU	
	a) >60% if receiving full programme services; - Number		15000	70000				
	b) >40% if receiving 'finance only' - Number		6000	30000				
	c) >40% if via partnership with SLVC2 - Number		10000	20000				
Development Objective Farm enterprises of poor and vulnerable rural people are more resilient to climate change, increasingly profitable, strengthen their market linkages and use appropriate financial services	**Number of beneficiaries' receiving full programme services achieving return on labour of >125% of official minimum wage**				Base/Mid/End line Survey ACTS	Base/Mid/End Line Annual	PMU	No prolonged collapses in export /local demand or prices for agri-products. Development of commercial services is not undermined by the provision of free or heavily subsidized services by others. Participating smallholders want to improve their business skills. External socio-political factors do not disrupt MSP processes.
	Number of People - Number of people		12000	56000				
	3.2.2 Households reporting adoption of environmentally sustainable and climate-resilient technologies and practices				RIMS	Annual	PMU	
	Households - Percentage (%)		40	50				
	Total number of household members - Number of people							
	Households - Number							
	SF.2.2 Households reporting they can influence decision-making of local authorities and project-supported service providers				Base/ Mid/ End Surveys	Baseline / mid term / end line	PMU	
	Household members - Number							
	Households (%) - Percentage (%)							
	Households (number) - Number							
Outcome Improved small-scale producers' capacities to run profitable farm enterprises and establish linkages with suppliers and buyers	**IE.2.1 Individuals demonstrating an improvement in empowerment**				Base/ Mid/ End Surveys	Baseline / Mid term / End line	PMU	
	Females - Percentage (%)		0	0				
	SF.2.1 Households satisfied with project-supported services							
	Household members - Number							
	Households (%) - Percentage (%)		60	80				
	Households (number) - Number							
	1.2.8 Women reporting minimum dietary diversity (MDDW)				Base/ Mid/ End Surveys	Base/ Mid/ End Surveys	PMU	
	Women (%) - Percentage (%)		75	90				

	Percentage increase in the aggregate value of priority products sold by targeted smallholder producers in real terms				Base/Mid/ End line Survey ACTS	Baseline / Mid / End Line / Annual	PMU	
	% increase value - Percentage (%)		15	40				
	Percentage of small-scale producers in supported groups who have paid for or received embedded technical services from commercial service providers, agribusinesses or producer organization in last 12 months.				ACTS	Annual	PMU	
	% Smallholder producers - crops - Percentage (%)							
	% Smallholder producers - livestock - Percentage (%)							
	% Smallholder producers - fish - Percentage (%)							
	Number of small-scale producers regularly keeping farm enterprise records.				MIS / Farm business diaries	Seasonal / semi-annual	PMU	
	Number of people - Number of people		59000	72000				
	1.2.1 Households reporting improved access to land, forests, water or water bodies for production purposes				Annual Reports/ Farm business diaries	Annual	PMU	
	Households reporting improved access to land Percentage (%)							
	Females Number							
	Indigenous People Number							
	Young number							
	Women-headed households Number							
	Households reporting improved access to water Percentage (%)							
	Female Number							
	Indigenous People Number							
	Young number							
	Women-headed households Number							
	Total no. of households reporting improved access to land Number							
	Total no. of households reporting improved access to water Number							
	Percentage of established multi-stakeholder platforms (MSPs) that are functional and self-sustaining .				Programme MIS; MSP surveys	Annual	PMU	
	% MSPs established - Percentage (%)		70	90				
Output	**2.1.4 Supported rural producers that are members of a rural producers' organization**				Group records	Seasonal /semi-annual	PMU	
	Total number of persons - Number		70000	90000				
	1.1.7 Persons in rural areas trained in financial literacy and/or use of financial products and services				Training records	Quarterly	PMU	
	Indigenous people - Number							
	Persons in rural areas trained in FL or use of Financial Services (total) - Number		70000	90000				
	2.1.2 Persons trained in income-generating activities or business management				Training records	Quarterly	PMU	
	Persons trained in IGAs or BM (total) - Number		70000	90000				
	1.1.8 Households provided with targeted support to improve their nutrition				Programme MIS	Annual	PMU	
	Household members benefitted - Number							
	Total persons participating - Number		70000	70000				
Outcome Transformational increase in investment in the smallholder agricultural sector in supported programme states.	**Total private investment in priority clusters and supply chains by smallholder producers, MSMEs and other actors (in cumulative US$ million).**				ACTS/ADBL/PFI/MIS	Annual	PMU	Sufficient numbers of FIs continue to show commitment to expand lending to smallholders and MSME sectors. No major external shocks stop PFI clients to repay their loans on time. Sufficient number of PFIs continue to show commitment to expand rural savings portfolio.
	US$ Currency in million - Number		70	200				
	1.2.6 Partner financial service providers with portfolio-at-risk ≥30 days below 5%				ADBL + PFI MIS	Annual	ADBL/ PFIs	
	Percentage - Percentage (%)		100	100				
	Percentage of small-scale producers who own an active savings account with ADBL or other PFI after completed business skills training				ACTS/ADBL/ PFI reports	Quarterly	PMU	
	% smallholder producers - Percentage (%)	40	50	60				
	Policy 3 Existing/new laws, regulations, policies or strategies proposed to policy makers for approval, ratification or amendment				Official documents (acts, regulations, policies etc)	Annual	PMU	
	Number - Number			2				

Output	**1.1.5 Persons in rural areas accessing financial services**				ADBL / PFIs / MIS	Quarterly	ADBL / PFI	
	Women in rural areas accessing financial services - credit - Number		20000	50000				
	Young people in rural areas accessing financial services - credit - Number		26000	35000				
	Total persons accessing financial services - credit - Number of people		40000	100000				
	Amount of funds on-lent by ADBL from the programme window (in US$), Disaggregated by: women, youth, DAG and poor households (in US$ million)				ADBL / MIS	Quarterly	ADBL	
	US$ in million - Number		45	120				
	Females - Number of people							
	Youth - Number of people							
Outcome: Improved access by small-scale producers and clusters' actors to productive infrastructure	**2.2.6 Households reporting improved physical access to markets, processing and storage facilities**				Base/Mid/End line Survey	Baseline Mid Term Endline	PMU	
	Households reporting improved physical access to markets - Number		22500	45000				
	Households reporting improved physical access to processing facilities - Number							
	Households reporting improved physical access to storage facilities - Number							
Output	**2.1.6 Market, processing or storage facilities constructed or rehabilitated**				Contractors' records / reports	Quarterly	PMU	
	Total number of facilities - Number		7	33				
	Market facilities constructed/rehabilitated - Number		7	33				
	1.1.2 Farmland under water-related infrastructure constructed/rehabilitated							
	Hectares of land - Area (ha)		300	900				

Integrated programme risk matrix

Overall Summary

Risk Category / Subcategory	Inherent risk	Residual risk
Overall	Moderate	Low
Country Context	Moderate	Moderate
Political Commitment	Moderate	Low
Governance	Moderate	Low
Macroeconomic	Substantial	Moderate
Fragility and Security		No risk envisaged
Sector Strategies and Policies	**Moderate**	**Low**
Policy alignment	Low	Low
Policy Development and Implementation	Moderate	Low
Environment and Climate Context	Substantial	Moderate
Project vulnerability to environmental conditions	Moderate	Low
Project vulnerability to climate change impacts	High	Moderate
Project Scope	Moderate	Low
Project Relevance	Low	Low
Technical Soundness	Moderate	Low
Institutional Capacity for Implementation and Sustainability	Substantial	Moderate
Implementation Arrangements	Substantial	Moderate
Monitoring and Evaluation Arrangements	Moderate	Low
Financial Management	Substantial	Moderate
Organization and Staffing	Substantial	Moderate
Budgeting	Substantial	Moderate
Funds Flow/Disbursement Arrangements	Substantial	Moderate
Internal Controls	Substantial	Moderate
Accounting and financial reporting	Substantial	Moderate
External Audit	High	Substantial
Project Procurement	Moderate	Low
Legal and Regulatory Framework	Moderate	Low
Accountability and Transparency	Low	Low
Capability in Public Procurement	Moderate	Low
Public Procurement Processes	Substantial	Moderate
Environment, Social and Climate Impact	Moderate	Low
Biodiversity Conservation	Moderate	Low
Resource Efficiency and Pollution Prevention		No risk envisaged
Cultural Heritage		No risk envisaged
Indigenous People		No risk envisaged
Labour and Working Conditions		No risk envisaged
Community Health and Safety	Low	Low
Physical and Economic Resettlement		No risk envisaged
Greenhouse Gas Emissions	Low	Low
Vulnerability of target populations and ecosystems to climate variability and hazards	Moderate	Low

Risk Category / Subcategory	Inherent risk	Residual risk
Stakeholders	Moderate	Low
Stakeholder Engagement/Coordination	Low	Low
Stakeholder Grievances	Moderate	Low

Detailed IPRM

Risk Category / Subcategory	Inherent risk	Residual risk
Country Context	Moderate	Moderate
Political Commitment	Moderate	Low
Risk: Risks stem from the fact that Nepal is a young democracy with a new federal constitution and new three tier system of government with elected leaders at each level. The first elections were held in 2017 and the next elections are due in 2022 (2nd year of the programme). The inherent level of risk is moderate due to the 2017 elections having been completed without major incident and resulted in a governments with substantial majorities which have been functioning for over almost 3 years at the federal as well as in 7 states. This has provided much needed political stability. However, the effectiveness of the constitutional arrangements, including the newly introduced system of federalism, is to be tested over time and required adjustments made. In addition, there are still a small number of political groups which are unwilling to join the mainstream.	Moderate	Low
Mitigations: Mitigation is by having ADBL as the LPA, which is an independent regulated bank and so less susceptible to disruption within mainstream government ministries alongside internal financing mechanisms that reduce expose to changes in finance from MoF.		
Governance	Moderate	Low
Risk: The inherent governance risks to the programme are moderate overall stemming from the effectiveness of the new constitutional arrangements, including the newly introduced system of federalism and assignment of powers across three tiers of government and that these systems, checks and balances need to be tested over time and required adjustments made.	Moderate	Low
Mitigations: Mitigation is via the choice of Lead Programme Agency and Co-implementing partner. ADBL as the LPA is regulated and supervised by the Central Bank and therefore less prone to such external governance risks. Similarly, Heifer Nepal is a part of a well-respected INGO. Further, the programme works closely with the new state and local government but is not reliant on them for implementation and delivery – other than for specific infrastructure sub-project under Comp 3, where TA will be provided and works supervised.		
Risk: There is a risk of political pressure (especially at sub-national level) in the selection/location of wholesale market infrastructure works under Component 3. Potential impacts on the programme are likely to be low and can be mitigated against, given this is only a minor part of the programme results chain.	Moderate	Low
Mitigations: have clear and transparent processes for selection and prioritization of infrastructure works to be financed, including that they are endorsed by a majority of participants at the relevant MSPs. • for Windows 1 and 2, i.e. wholesale market infrastructure, to only happen in Year 3 onwards to allow time for both the current high political pressures to normalize as well as to have the MSPs more established and able to drive the infrastructure priorities. • for Window 3 on small-scale community-level infrastructure, the		

programme will support the municipal authorities to develop productive infrastructure master plans for the sector to increase alignment with overall strategic priorities in the municipality.		
Macroeconomic	Substantial	Moderate
Risk: COVID19 pandemic is likely to have a significant negative impact on the economy for at least the first 2 years of the programme. In FY 2019, Nepal achieved its third consecutive year of +6% growth for the first time in more than 50 years. Prior to the COVID-19 outbreak, GDP growth was projected to average 6.5% over the medium term. Most recent World Bank projections (April 2020) are for growth to slow to 2.8% in FY2020 and remain subdued in FY2021 reflecting lower remittances, trade and tourism, and broader disruptions caused by the COVID-19 outbreak. Consequently, the fiscal and current account deficits are likely to increase significantly. Risks to the outlook stem primarily from a large-scale domestic transmission of COVID-19 and limited capacity of government to implement emergency relief and recovery measures.	Substantial	Moderate
Mitigations: Potential negative impacts on the programme are reduced by: a) the programme is primarily focussed on higher return food crops/livestock for local and national market where demand growth is relatively inelastic with short supply chains, and b) central role of private investment which is not primarily reliant on the fiscal position of the government.		
Risk: There is a specific risk to the programmes potential for scaling-up of improved agricultural lending in the wider financial sector from the persistent periodic liquidity constraints, especially for term finance, which may discourage PFIs from expanding agricultural lending regardless of the market opportunity. The term liquidity issues is closely related to the structure of sources of funds in the sector and prudent term matching requirements.	Substantial	Moderate
Mitigations: Specific mitigation measures on the term liquidity risks are: • Wholesale term loans to be made available to partner FIs via the VITA subsidiary loan under Component 2 • Continued policy engagement with Nepal Rastra Bank and others on agriculture finance promotion policies – potentially also including support to launch innovative wholesale financing instruments including agriculture bonds and mechanisms to reallocate funds to the sector from commercial banks not meeting their minimum lending obligations under the national deprived and priority sector lending policies.		
Fragility and Security		No risk envisaged
the project is not in a fragile state.		
Sector Strategies and Policies	Moderate	Low
Policy alignment	Low	Low
Risk: Overall risks are low as sector strategies and policy framework in both agricultural and financial sector are highly favourable to the programme, as seen in the ADS, the deprived/priority sector lending policies and financial inclusion road map and action plans. The transfer of substantial powers concerning the agriculture sector to state and municipal level are also expected to create increasingly accountable policy frameworks to the needs of rural people..	Low	Low
Mitigations:		

No specific mitigation measures are required.		
Policy Development and Implementation	Moderate	Low
Risk: Technical service provision to farmers – There is a risk that municipalities will develop free services that will undermine the development of more sustainable market-based services. However, the risk is small as the municipalities do not have sufficient budget or human resources to establish or sustain such services – which were already overstretched under the previous government system and many are already seeking better alternatives than purely public services. Municipal authorities are now under increasing pressure from their resident farmers to provide better services but lack the human resource and budgets to do so. Experience from HVAP also suggests that there is a low risk from free public services if properly managed by the programme. Under HVAP, the programme supported 108 private service providers to serve farmers. This included collaborations with the predecessors to the current Agriculture Knowledge Centres and Veterinary Hospitals and Livestock Service Centres. Ongoing experience from RERP, show that a majority of rural municipal authorities are actively seeking better alternatives to invest at this level.	Moderate	Low
Mitigations: Based on HVAP and RERP experience, VITA will partner with the municipal authorities, with technical backstopping from AKCs and VHLSSC, to develop a pool of local private technical service providers offering affordable good quality advice and services to local farmers. The programme will partner with municipal authorities to identify, training and mentor suitable technical service providers in their municipality, on a cost sharing basis. Similarly, VITA will partner with state Ministries of Land Management, Agriculture and Cooperatives (MoLMACs) to ensure that the AKCs and VHLSSCs, who have more higher qualified staff, are provide technical backstopping to the municipalities and local service providers supported by the municipalities and the programme as per their mandate.		
Risk: Grants & subsidies – There is a risk that generous or poorly targeted grants and subsidies from other major programmes may hold back genuine market-driven investment by smallholders instead hoping to receive grants, be captured by elites, distort markets as well as crowding out mainstream finance as credit is replaced by unsustainable grants. Reforms are already being introduced by GON to move away from grants and to reform input subsidies – including developing a Kishan Card to enable direct financial transfers to farmers (mandated to ADBL).	Moderate	Low
Mitigations: Given VITA is well aligned with GON/MOFs reform agenda in this area, the mitigation strategy within the programme includes the following: 1) Intensive business skills capacity development of producers and producer groups to empower them to approach their farming as a business. This provides them with the know-how and confidence for them to understand and be able to make their own investments in their farming without relying on grants and subsidies. 2) ADBL to pro-actively engage with ASDP and LSIP to offer to provide loan financing to their supported farmers but subject to a reduced grant contribution from their project, of a target level of not more than 30%, to reduce market distortion and reduce reliance and expectations of grants and subsidies. In such circumstance, such loans could be booked against the term financing provided through VITA to ADBL. 3) Pro-active policy engagement (evidence-based) with MOF and MOALD, as well as at state and municipality level, on the viability of using affordable loan financing as a credible and inclusive alternative to matching grants to promote investment in agriculture – both for working capital and fixed		

capital investment. 4) Accelerating development and deployment of the Kishan Card by ADBL to enable a faster move to direct transfers instead of general input subsidies (this is the focus of the Nepal RPSF grant proposal) 5) For PMAMP, active engagement with MOALD to look beyond grants - for example initially to pilot the use of term loans to finance a majority of the investments instead of grant. Similarly, working with MOLMACs to pilot loan financing instead of grants. The emphasis will be on building the confidence and understanding of MOALD/MOLMACs that loan financing is a credible, affordable and more effective alternative to grants. This is also likely to involve working with municipal and state authorities to pilot the use of organizational guarantees, e.g. provided by the municipality, for loans to farmers in their community. ADBL already has provision for such types of guarantee.		
Environment and Climate Context	Substantial	Moderate
Project vulnerability to environmental conditions	Moderate	Low
Risk: Rural populations in Nepal have inherent vulnerability to weather- related environmental conditions such as draughts, floods, landslide, rainfall and temperature risks.	Moderate	Low
Mitigations: Mitigation is by: appropriate screening and site selection for potential production clusters to avoid production on high risk sites – informed by local knowledge; pre-engagement carrying capacity assessments – especially for livestock and MAPs clusters; promotion of water-efficient production practices as well as investment in small scale irrigation and multi-use water systems.		
Project vulnerability to climate change impacts	High	Moderate
Risk: Inherent climate change risks in Nepal are high and well documented, being among the most vulnerable countries to climate change. Climate trends and future projections for Nepal indicate that seasonal variations in temperature and precipitation will increase, resulting into more frequent and intensified extreme weather events and likely impacts such as i) increased incidences of new and existing diseases, pest and insects, especially in higher altitudes; ii) greater variability in rainfall patterns within the year with increased water demand leading to higher risks of temporary water shortages for rainfed agricultural production; iii) increased heat stress to livestock from a small increase in the number of warm days, especially in the lean season, leads to reduced milk production and reduced growth in poultry during these periods. Careful design of the programme can largely mitigate these risks to the programme.	High	Moderate
Mitigations: Mitigation is by: selection of climate resilient commodities to be promoted in different locations and agro-climatic condition,; promote and train small-scale producers and MSMEs on tools to help them factor in climate change considerations into their investment and production plans; promotion of climate smart agriculture technologies and services through strengthening of local support markets and with partner financial institutions to screening of climate risks in their loan appraisal and strengthening the capacity of staff in the area of climate change. VITA will help to reduce climate related risks and impacts by: improving farmers' understanding of climate risks to their farm business (Sub-component 1.1); increase availability and access to climate resilient technologies and advice to implement climate adaptation measures (through Support Market Development under Sub-component 1.2); providing loans to finance climate adaptation investments (Component 2.1); investing in multi-use water system and small scale		

irrigation to reduce the risks from temporary water shortages, and upgrade farm access roads for year round access to farms particularly during periods of heavy rain (Component 3). The programme areas are moderately vulnerable to the effects of climate change.		
Project Scope	Moderate	Low
Project Relevance	Low	Low
Risk: The programme is highly relevant to both the government agenda and priorities of its target groups. It is a scaling-up of best practice from within the country that achieved strong impacts.	Low	Low
Mitigations: No specific mitigation required.		
Technical Soundness	Moderate	Low
Risk: Technical design risks are generally low as VITA is principally a scaling-up programme of proven best practice from within Nepal	Low	Low
Mitigations: No specific mitigation required.		
Risk: A specific technical risk to Component 2 stems from the financial sector's heavy reliance on collateral-based lending, potentially limiting ability for otherwise credit worthy clients to access investment loans.	Moderate	Low
Mitigations: Mitigation relating to the wider use of loans by smallholder includes: Promotion by ADBL and partner FIs of non-collateral lending for small loans up to NRP200,000, as per NRB regulations, especially linked to livestock and crops guarantees e.g. from the Deposit and Credit Guarantee Fund; A focus on commodities where production can be started with small initial investments as a first step on affordable investment pathways below this level of NRP200,000 for collateral free loans; Piloting and promotion of institutional guarantees from municipal authorities and producer groups for their farmers, especially for youth; Promotion of value chains financing instruments, where appropriate to the specific supply chain, with ADBL and other PFI as the financing partner within these arrangements. This also includes working with NRB, as necessary, on appropriate regulations, guidance and policies for the expansion of such financing instruments.		
Institutional Capacity for Implementation and Sustainability	Substantial	Moderate
Implementation Arrangements	Substantial	Moderate
Risk: Inherent institutional capacity risks are high in Nepal, as evident in the recent country programme performance. If not addressed both in design and implementation, these create significant risks of substantial delays in programme delivery.	High	Moderate
Mitigations: Substantial measures have been incorporated into the design to mitigate these, but the effectiveness of these measure must be continuously monitored by GON and IFAD, especially in the early years of implementation, with close implementation support. Mitigation is via the planned programme implementation arrangements and choice of partners by involving ADBL and Heifer as lead partners, as well as by creating State Programme Coordination Forums and Municipal Coordination Forum in each state and municipality to coordinate among stakeholders. The programme adopts a simple implementation structure, with one LPA overseeing all components. The choice of ADBL as the LPA reduces		

institutional capacity risks due to its large and capable agri-business staff, with almost 500 staff with both an agricultural and finance background and a focus on agriculture as a business. In addition, in Nepal, the existence of substantial experience and domestic cadres familiar with the specific approaches should further reduce the start-up and operational risks if ADBL can draw on this practical experience and capacity. The implementation partnership with Heifer will bring valuable additional capacity, especially on market-oriented socio-economic mobilization and producer group development. Internally, ADBL currently have a strong senior management team under a recently appointed CEO which should provide stability during the critical first 3 years as will mainstreaming VITA in ADBL structures. This senior management team has been closely involved in all aspects of VITA design. In addition, there are around US$ 2 million of institutional capacity-building programmes planned for ADBL and programme partners across the three Components.		
Risk: Specific capacity risks within ADBL are into two areas: • Component 2: The programme requires the upgrading of systems and processes required for ADBL's operational capacity to cost-effectively extend its coverage and outreach to larger numbers of small-scale producer in more remote areas. The risks here could be substantial if there are large delays in upgrading the required systems and processes, as without these systems it will be difficult for the ADBL branches to adequately serve the required numbers of programme beneficiaries. • Component 3, ADBL itself does not have in-house experience of administering an infrastructure finance facility, though there is available capacity in the market in Nepal.	Substantial	Moderate
Mitigations: Component 2: Mitigation for delays in the upgrading of ADBL systems and processes is through the early commencement of such upgrading plans, prior to programme effectiveness – as they also form part of ADBL's own strategic development plans. VITA includes a substantial capacity-building programme of around $1.5 million in Sub-component 2.2 to address these and other risks. In addition, IFAD is expected to approve an Rural Poor Stimulus Facility in Q3 2020 to accelerate this upgrading activity – both for automatic loan processing and the development and deployment of a Kishan Card and App. Component 3 management risk mitigation will be by the PMU contracting a small team of infrastructure professionals to manage this facility and close supervision by IFAD of procurement and technical aspects of the Component implementation.		
Risk: Coordination within and between the three tiers of government has emerged as a critical issue across multiple sectors. The risk is that this may create disjointed policies and public investment programmes between the three tiers – with potential gaps, duplications or contradictions. While VITA implementation is not within these three tiers of government, it may be impacted by a lack of coordination within the government itself.	Substantial	Moderate
Mitigations: The choice of ADBL as the LPA substantially reduces the programmes direct exposure to these risks – as it is a parastatal institution with a mandate to work equally with all branches of government. ADBL regional and branch managers have good working relationship with government officials in their area, not least as ADBL has long been an important partner for agriculture development. Heifer also brings strong networks in many locations, especially with municipal governments. Additional mitigation measure for coordination risks include: establishing a		

State Programme Coordination Forum in each state to coordinate among programme stakeholders within the state and similar Municipality coordination forum in each municipality; signing MoUs between ADBL and each State and municipal government for collaboration on the programme, setting out expected contributions and roles; routine participation of relevant government staff in the MSPs at corridor and hub level for each commodity, and; providing capacity-building training to state and municipality staff on key programme approaches for inclusive supply chain development to raise understanding.		
Monitoring and Evaluation Arrangements	Moderate	Low
Risk: M&E risks are moderate as the LPA is a regulated nationwide commercial bank with sound data collection, management and reporting systems and a strong IT department. Additional programme specific data and MIS tools will build on best practice from HVAP and RERP already available in the country programme.	Moderate	Low
Mitigations: No specific mitigation measures are required.		
Financial Management	Substantial	Moderate
Organization and Staffing	Substantial	Moderate
Risk: • The bank has not implemented the IFAD funded project. • The bank has qualified professional accountants in the Finance and Account Department in the Head Office. Other bank staff in the Head Office, provincial and branch offices have adequate academic qualification and experienced in the maintaining accounts. • The existing staff of the bank will be deputed for the project and one finance assistant will be recruited for the PMU. • The existing staff do not have experience on IFAD funded projects but they can be trained for accounting and reporting requirement of the IFAD. • There are written job description of each accounts staff.	Substantial	Moderate
Mitigations: • One finance assistant with required qualification for the PMU will be recruited. • The accounts staff required for the project will be deputed and they will be made accountable for the project with clear written job description and accountability lines. • Training will be provided to the finance staff to maintain accounts and prepare AWPB, withdrawal application and financial statements as per requirement of IFAD. • Project implementation manual (PIM) will be developed for effective financial management with clear procedures and controls, responsibilities of the project finance staff.		
Budgeting	Substantial	Moderate
Risk: • Budget is prepared by the respective cost centers and draft budget of each province is finalized in the workshop with consultation of province chief, branch managers and representatives of the head office. The consolidated budget of the ADBL is finalized in the head office under coordinator of Chief Executive Officer among the Deputy General Managers and Department Chiefs. • Staff are not aware about the IFAD format of AWPB. • Budget is being finalized by end of June but the AWPB is to be submitted to IFAD and entered in the Line Ministry Budget Information System (LMBIS) by 15 May. • There is no periodic review of the budget performance.	Substantial	Moderate

Mitigations: • Separate budget heads for the loan and grant to the ADBL will be in the federal budget. The loan budget will be in the financing budget of the MoF. • The budgeting process of the ADBL and government will be followed while the AWPB will be prepared in the format specified by the IFAD. • The arrangement will be made to prepare and submit the AWPB 60 days before start of the fiscal year. • Preparation of periodic statement of budget with actual.		
Funds Flow/Disbursement Arrangements	Substantial	Moderate
Risk: • ADBL has implemented one ADB funded project having imprest fund but does not have experience in preparing withdrawal application. • Foreign currency exchange risk is borne by the government. • The ADBL does not value and account counterpart funds. • The ADBL did not have experience in implementing such projects as it provides loan to the borrower for their projects.	Substantial	Moderate
Mitigations: • The designated bank account will be opened for the grant in US$. Two separate project accounts for loan and grant will be opened in the ADBL in Nepalese currency. The advance of US$ 10 million will be provided for loan to the loan project account and amount as specified will be transferred from designated account to the grant project account. • The designated bank account and projects bank accounts will be maintained on imprest system. • The counterpart funds received in cash or kind valued at the prevailing market price will be accounted separately to monitor counterpart funds and project expenditures. • IFAD loan disbursement handbook and PIM developed for the project specify disbursement procedure, requirement and interval of submission of WA. • Training will be imparted to finance on disbursement procedures.		
Internal Controls	Substantial	Moderate
Risk: • There are no segregation of duties in D class branch office. • The same person prepares the bank reconciliation in the branch offices due to only two staff. • Internal audit of the proposed project will have to be conducted.	Substantial	Moderate
Mitigations: • Project Implementation Manual (PIM) will be prepared explaining the financial management system and segregating of duties. • Segregation of duties as far as possible. • Detailed control activities will be explained in the PIM which includes good transaction trail, competent project staff, segregation of duties, physical protection of assets, and timely progress and performance reporting • Internal audit department will conduct internal audit of the project expenditures and compliance with the financial policies and legal covenants on quarterly basis. • PMU should take actions on internal audit findings and recommendations as instructed by the Audit Committee..		
Accounting and financial reporting	Substantial	Moderate
Risk: Accounting Systems, Policies & Procedures • There are no accounting field in the chart of accounts for components, disbursement categories, and sources of funds. • There is no accounting manual there are Payment Procedures and Financial Administration Bylaws for financial management.	Substantial	Moderate

• All invoices and supporting documents are not defaced with PAID stamp in few offices. • There is no separate fixed assets accounting system. The fixed assets register is maintained in excel spreadsheet up to date and tallied with the fixed assets register on annual basis. • Beneficiaries contribution are not accounted. Reporting and monitoring • ADBL does not have practice of reporting expenses based on categories, components and funding sources. • The financial statements are not generated in the required format by the software.		
Mitigations: • The existing chart of accounts will be customized to record components, disbursement categories, and sources of funds. • The policy of accounting counterpart funds received in cash and kind will be developed to report total cost of each project activity and total project expenses. • Training will be provided to the project staff in project accounting policies and procedures. • PIM will specify detail reporting and monitoring requirements and templates for preparing financial statements in the format consistent with IFAD reporting requirements. • Accounting fields will be incorporated in the existing chart of account to report expenses based on components, disbursement categories, and sources of funds. • PMU staff are to be trained for financial monitoring and oversight on implementing agencies.		
External Audit	High	Substantial
Risk: External Audit • Independent Chartered Accountant firms recommended by the Office of the Auditor General (OAG) and appointed by the annual general meeting (AGM) conduct audit of the ADBL. • Audit of the ADL is being conducted within 6 months but the AGM used to be held after 6 months. • The audit reports were qualified for unreconciled amounts in inter-branch account. • The auditors have issued disclaimer of opinion due to non-compliance with all provision of the Nepal financial reporting Standards in FY 2015/16 and 2016/17.	High	Substantial
Mitigations: • A Chartered Accountant firms appointed for the ADBL will be hired for the project to conduct external audit. • Specific requirement of IFAD will be communicated to external auditors to deliver adequate audit report. • Conduct audit for submission of audit report to IFAD within 6 months after the end of each fiscal year. • Implementation of auditor's recommendations.		
Project Procurement	Moderate	Low
Legal and Regulatory Framework	Moderate	Low
Risk: The risk that the Borrower's regulatory and institutional capacity and practices (including compliance with the laws) are inadequate to conduct the procurement in a manner that optimizes value for money with integrity.	Moderate	Low
Mitigations: 1). Review of procurement plans and ensure the use of competitive procurement method.		

2). Project to prepare General Procurement Notice - on start of project and disclose GPN in public websites. 3). Procurement information and monitoring information to be publicly available in project website.		
Accountability and Transparency	Low	Low
Risk: The risk that accountability, transparency and oversight arrangements (including the handling of complaints regarding, for example, SH/SEA and fraud and corruption) are inadequate to safeguard the integrity of project procurement and contract execution, leading to the unintended use of funds, misprocurement, SH/SEA, and/or execution of project procurements outside of the required time, cost and quality requirements.	Low	Low
Mitigations: 1). Established IFAD prior review and post review requirement relative to risk in LTB. 2). TA to support the review of technical deliverable and contract management and administration. 3). Maintain records and promote reporting of allegation to IFAD 4). Gather occasional feedback on project procurement staff (risk that specific skill enables the individuals to "rent seek" to manipulate results of evaluation service provider and consultancy contracts)		
Capability in Public Procurement	Moderate	Low
Risk: The risk that the implementing agency does not have sound processes, procedures, systems and personnel in place for the administration, supervision and management of contracts resulting in adverse impacts to the development outcomes of the project.	Moderate	Low
Mitigations: 1). Manage the recruitment and selection of a procurement officer 2). Support specialist through Technical Assistance (intermittent) - external consultant		
Public Procurement Processes	Substantial	Moderate
Risk: The risk that procurement processes and market structures (methods, planning, bidding, contract award and contract management) are inefficient and/or anti-competitive, resulting in the misuse of project funds or sub-optimal implementation of the project and achievement of its objectives.	Substantial	Moderate
Mitigations: 1). Issue Letter to the Borrower to mitigate risk 2). Review and approve PP Plans based on IFAD new format 3). Monitor performance indicators through NOTUS and ICP Contract Monitoring 4). Monitor performance and risk through periodic project supervision and independent audit report 5). Review and update PIM to address controls weakness based on mitigation measure identified in the PRM		
Environment, Social and Climate Impact	Moderate	Low
Biodiversity Conservation	Moderate	Low
Risk: There is a risk that excessive production of livestock and collection of MAPS, especially in the hills, may expand to unsustainable levels damaging local biodiversity.	Moderate	Low
Mitigations: Mitigation will include pre-screening of all potential clusters/locations for these commodities including a carry capacity assessment at the		

municipality or ward level to confirm sustainable capacity and not promote production beyond this level. Secondly, improved production systems will be widely promoted – • for livestock this includes an exclusive focus on stall-based production systems with planting of additional fodder and forage crops (and ceasing open-grazing) and promotion of more productive herd (by improvement in genetics) to help increase production without corresponding increases in herd size • for MAPS via the domestication of production of previously wild gathered species (e.g. as with timur under HVAP).		
Resource Efficiency and Pollution Prevention		No risk envisaged
no risk		
Cultural Heritage		No risk envisaged
no risk envisaged		
Indigenous People		No risk envisaged
no risk envisaged		
Labour and Working Conditions		No risk envisaged
no risk envisaged.		
Community Health and Safety	Low	Low
Risk: There are no envisaged risks of significant negative impacts on community health and safety. In fact, the programme expects to have several positive impacts – through the promotion of IPM and reduced use of pesticides as well as through greater availability of high nutrition value foods in households and communities, which are a key driver of health.	Low	Low
Mitigations: No specific mitigation measures are required.		
Physical and Economic Resettlement		No risk envisaged
no risk envisaged.		
Greenhouse Gas Emissions	Low	Low
Risk: There is a low risk of the programme significantly increasing greenhouse gas production. In the case of cattle, the programme focus is to improve the productivity of the dairy cattle and specifically not to increase herd size. In fact, gains in productivity are expected to contribute to an overall reduction in herd – as less productive animal are removed from the herd. Furthermore, reduction in open grazing and damage to forest land through the promotion of stall-based production for goats, should reduce pressure on forests leading to some recovery.	Low	Low
Mitigations: No specific mitigation measures are required		
Vulnerability of target populations and ecosystems to climate variability and hazards	Moderate	Low
Risk: Rural populations in Nepal face inherent climate variability from the monsoon-based climate and geography of the country. As a result, they have developed a high adaptive capacity. Compared to this inherent	Moderate	Low

variability, expected climate change impacts of the 25 year programme impact horizon are modest.		
Mitigations: To reduce exposure to the inherent risks, the programme will apply appropriate production site selection alongside promotion of production technologies that reduce exposure to increased variability in rainfall – including poly-tunnels, mulching, water-efficient production practice as well as investment in multi-use and small scale irrigation.		
Stakeholders	Moderate	Low
Stakeholder Engagement/Coordination	Low	Low
Risk: Engagement and coordination risks are low as the programme widely uses the open multi-stakeholder platform processes proven to be highly effective at stakeholder engage in HVAP and other projects.	Low	Low
Mitigations: No additional mitigation measures are required.		
Stakeholder Grievances	Moderate	Low
Risk: There is a risk that complaints and grievances, both legitimate and vexatious, if not appropriately handled could delay programme delivery – especially through delays to recruitment and key procurements – for example if cases are referred to the Commission for Investigation of Abuse of Authority (CIAA) .	Moderate	Low
Mitigations: Consistent with prevailing laws and regulations, the programme will establish a grievance process for programme beneficiaries and stakeholders to be monitored by the Programme Steering Committee. The programme will also maintain a high degree of transparency in all aspects of its operation, regularly publishing information on its activities. Finally, by minimizing the use of direct grants and subsidies to individuals, POs and businesses, the programme reduces the incentives for vexatious complaints and other disputes related to the allocation of resources.		